

الفلسطيني واستحوذت مسألة الوحدة الوطنية على أهمية خاصة، حيث وجه المجلس نداءً ملحاً لاعادة الوحدة الى الصفوف الفلسطينية. وفي هذا الصدد، ذكرت مصادر فلسطينية ان المجلس وافق، خلال اجتماعاته في بغداد، على فكرة عقد دورة جديدة له. جاس الوطني الفلسطيني، وتقل عن هذه المصادر قولها ان الامر ترك لقيادة المنظمة لتبيحه مع قادة الفصائل الفلسطينية المعارضة موضحة ان قيادة المنظمة ستبدأ باتصالات فورية مع فصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى لعقد اجتماع لهذه الفصائل يهدف لعقد دورة للمجلس الوطني (المصدر نفسه، ١٩٨٥/١١/٢٨). من جهة أخرى، نفى عبد الحميد السائح ان يكون قد دعا الى اجتماع توديعي للمجلس الوطني الفلسطيني يضم المنشقين عن حركة فتح، والقيادات الأخرى الموجودة في سوريا أو في بعض الدول العربية، لكنه قال اننا ندعو جميع الفلسطينيين الى ان يعملوا من أجل وحدة الصف دون اية شروط مسبقة (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/١١/٢٨).

وفي الوقت الذي عبرت اوساط فلسطينية عديدة عن تفاؤلها باحتمال التقدم نحو تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، أعرب البعض عن تحفظه من ذلك، في حين رفضت جهات أخرى، بشكل قاطع، النداء الذي وجهه المجلس المركزي بهذا الخصوص.

ورغم المواقف المتشعبة المعلنه بهذا الصدد، ذكرت مصادر فلسطينية ان اتصالات تجري بين حركة فتح، وقيادة م.ت.ف. من جهة، وبين فصائل فلسطينية وشخصيات فلسطينية مستقلة لتدعيم الوحدة الوطنية مشيرة الى ان الساحة الفلسطينية تشهد، حالياً، سلسلة لقاءات ثنائية ناشطة، وأشارت هذه المصادر، أيضاً، الى ان جزءاً من هذه اللقاءات تم، خلال الايام القليلة الماضية، في عمان، بين مسؤولين كبار في حركة فتح، وشخصيات فلسطينية بارزة تمثل المعارضة (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/١٢/١٤).

في غضون ذلك، ذكرت مصادر عدة في

وعقب اعلانه، اصدر عدد من المسؤولين الفلسطينيين شروحات وتوضيحات لبعض ما جرى في الاجتماعات لجهة الموقف من القرارين المذكورين. وابتدأ التبريرات، في هذا المجال، هو ما اعثته الشيخ عبد الحميد السائح -رئيس المجلس الوطني الفلسطيني- عن اتفاق القيادة الفلسطينية، خلال اجتماعات بغداد، على قبول جميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، بما فيها ٢٤٢ و ٢٢٨ (الشرق الأوسط، لندن، ١٩٨٥/١١/٢٨). لكن تصريح السائح لم يؤيد رسمياً، بل ان التصريحات التي ادلى بها مسؤولون فلسطينيون آخرون، عقب اجتماعات المجلس المركزي، اكدت ان موقف المنظمة رافض للقرارات. فقد اعلن فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف، ان ٢٤٢ و ٢٢٨ لا يشكلان اساساً صالحاً لأي تسوية عادلة للصراع العربي - الاسرائيلي. وذكر، في تصريح لجهة، الدستور، الصادرة في لندن، ان الضغوط التي تمارس على المنظمة للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود لن تؤدي إلى نتيجة، لان الفلسطينيين لا يعترفون بذلك، موضحاً ان هذه المسألة لا تحتمل المناقشة لان اسرائيل وجود عدواني في المنطقة لا يمكن الاعتراف به، وان المنظمة لا تجد وسيلة لاحلال السلام الدائم والعدل في المنطقة الا من خلال ضمان حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه واقامة دولته الفلسطينية المستقلة وحقه في تقرير المصير. دون تدخل خارجي (الوطن، ١٩٨٥/١١/٣٠).

وفي وقت لاحق، اعلن ياسر عرفات ان المجلس المركزي الفلسطيني فوض اللجنة التنفيذية للمنظمة التحرك بحرية ومرونة، للمشاركة في حل قضية الشرق الأوسط، وفق الثوابت والمقررات الفلسطينية. وقال ان هذا التفويض يشمل قرارى مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٢٢٨ (المصدر نفسه، ١٩٨٥/١٢/١).

مسألة الوحدة الوطنية

ازضافة الى المواقف من قرارى مجلس الامن المذكورين، عالج بيان المجلس المركزي الفلسطيني بعض جوانب الوضع الداخلي